تقريرمجلس الإدارة
عن نتائج الربع الثانى من عام ٢٠١١

أعلن البنك الوطنى للتنمية عن نتائج النصف الاول من عام ٢٠١١ و بالرغم من تأثير أحداث يناير٢٠١١ وما تبعها من بطء فى النشاط الاقتصادى فقد حقق البنك خسائر قدرها ٣١٨ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ٩٩مليون جنيه مصرى عن نفس الفترة لعام٢٠١٠ ، حيث تضمنت نتائج عام ٢٠١٠ مبلغ ١٠٦ مليون جنيه تمثل ايرادات ضريبية مؤجلة – بعد استبعاد تأثيرها – يتضح لنا ان عام ٢٠١١ قد حقق انخفاضاً فى الخسائر بمبلغ ٦,٤ مليون جنيه مصرى أو بنسبة ٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المنصرم ٢٠١٠.

و اذا اخذنا فى الاعتبار أثر الاحداث التى جرت أول العام بالاضافة الى اغلاق الجهاز المصرفى لاسابيع متعددة فأن هذه النتائج تعبر عن استمرار البنك بنجاح فى تنفيذ خطط النمو.

أولاً: قطاع تمويل الشركات والاستثمارات :-

يتضح ان محفظة تمويلات الشركات –بعد استبعاد تأثير القروض المتعثرة منذ ما قبل الاستحواذ– حقق نمواً بمبلغ ٢٥٩,٨ مليون جنيه مصرى ليصل الى ١٦٧٣ مليون جنيه مصرى بنسبة نمو ٣٦,٨ %. و قد جاء هذا النمو نتيجة طرح مجموعة من المنتجات والخدمات وتعيين خبرات مصرفية متميزة فى قطاع المخاطر و علاقات العملاء فى العام الماضى.

ثانياً: قطاع خدمات التجزئة المصرفية والفروع :-

حققت محفظة قطاع التجزئة نموا بمبلغ ١٢٨ مليون جنيه لتصل الى مبلغ ١,١٩٧ مليون جنيه مصرى بنسبة نمو ٢٤ % سنوياً.

خلال النصف الأول من العام تم تجديد وتطوير عدد ٥ فروع فى القاهرة والمحافظات مع الاستمرار فى تطوير البنية التحتية للبنك. أطلق البنك مجموعة متنوعة من المنتجات الجديدة تخاطب شرائح العملاء المختلفة ومنها على سبيل المثال : حساب التوفير الشهرى ذو نسب الارباح المتزايدة ، و" الصكوك الخماسية " و" اجارة الخدمات " – برنامج (النور) لتمويل التعليم وايضاً تمويل السفر وتمويل عضوية النوادى. ومؤخراً أطلق البنك منتج الودائع المغطاة بنسبة ١٠٠% والذى يتيح للعميل فرصة الحصول على تمويل اليسر "التمويل الشخصى" بنسب أرباح أفضل وبضمان الوعاء الادخارى.

وفى قطاع تمويل السيارات احتفظ البنك بمكانته بين باقى البنوك العاملة فى مصر، جدير بالذكر انه بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، انفرد البنك الوطنى للتنمية بمركز متقدم فى هذا القطاع لكونه أول مصرف بادر بإعادة تنشيط تقديم هذه الخدمة وحرص على المشاركة فى اهم المعارض والمؤتمرات واللقاءات الخاصة بقطاع السيارات، مثل معرض فورميلا الذى تنظمه الاهرام ومعرض أتوماك اخبار اليوم، فضلاً عن اطلاق الحملات الدعائية والترويجية مثل حملة (٧٠*٧٠*٧٠) والسحب على رحلة عمرة للعملاء.

ثالثاً: قطاع تمويل المنشآت متناهية الصغر :-

زادت محفظة التمويلات للمنشآت متناهية الصغر بمبلغ ٤ مليون جنيه بنسبة نمو ٤% سنوياً لتصل المحفظة الى ١٩٥ مليون جنيه مصرى. وبينما حققت المحفظة نمواً ايجابياً إلا ان نسبة النمو جاءت أقل من نسب

النمو المحققة فى باقى قطاعات البنك الأخرى ، ويرجع ذلك للتأثر الشديد الذى أصاب هذا القطاع بعد الاحداث التى شهدتها البلاد فى الربع الأول ، ثم واصل البنك نشاطه فى شهر يوليو ٢٠١١ حيث عاود معدلات النمو الطبيعية فى السوق.

رابعاً: ودائع العملاء :-

تتكون ودائع العملاء بشكل أساسى من ودائع عملاء التجزئة والشركات والأرصدة المودعة على المدى القصير من قبل المؤسسات المالية المحلية، وقد أظهرت انخفاضاً منذ ديسمبر ٢٠١٠ بمبلغ ١,٣٨٥ مليون جنيه مصرى.

ومع ذلك يتضح أن هذا الانخفاض يرجع لخروج مبلغ ١,٦٩٢ مليون جنيه تمثل أموالاً ساخنة تخص مؤسسات بعد أحداث يناير ٢٠١١ الماضى. وبذلك يتضح أن ودائع العملاء فى قطاع التجزئة وقطاع الشركات قد أظهرت نمواً إيجابياً بلغ ٢٨٧ مليون جنيه بنسبة ٦,٤ % سنوياً.

وجدير بالذكر أن الربع الثانى من عام ٢٠١١ قد شهد نمواً كبيراً حيث سجلت ودائع قطاع التجزئة وقطاع الشركات زيادة بمبلغ ٦٨٩ مليون جنيه بنسبة نمو ٣١,٢% سنوياً تعويضاً عن الانخفاض فى الربع الأول من عام ٢٠١١.

خامساً: قطاع أنظمة المعلومات :-

استمر قطاع أنظمة المعلومات فى آداء دوره الفعال فى تقديم المساعدة والدعم الفنى للفروع والادارات. وفى خلال الربع الثانى من عام ٢٠١١ تم اطلاق برنامج خدمات التجارة الخارجية والداخلية لعملاء الشركات حيث قدم مستوى متطور من الخدمات.

سادساً: قطاع الموارد البشرية :-

وعلى الرغم من الأحداث والاضطرابات التى شهدها الربع الأول من عام ٢٠١١، واصل البنك تقديم برامج التدريب والتطوير للموظفين لضمان تقديم مستوى الخدمة المتوقع من العملاء حيث تلقى عدد ١٠٥٢ موظفاً تدريبات من خلال ٤٤ دوره تدريبية فى مختلف المجالات.

سابعاً: المركز المالى :-

صافى العائد من التمويلات – حقق زيادة بمبلغ ٢٦ مليون جنيه مصرى بنسبة نمو ٥٦%، وذلك فى اعقاب الزيادة المطرده فى تمويلات وودائع العملاء مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٠. ويرجع هذا النمو الى الزيادة فى قطاع تمويلات التجزئة المصرفية بنسبة ٨٨%، وقطاع تمويل الشركات بنسبة ٧٤% وقطاع المنشآت متناهية الصغر بنسبة ٦٤%، فضلاً عن زيادة متوسط الودائع بنسبة ١١% الأمر الذى انعكس إيجابياً على صافى العائد المقبوض من التمويلات.

الاتعاب والعمولات – سجلت انخفاضاً بسبب تراجع العمولات المقبوضة بعد فترة توقف الجهاز المصرفى خلال الربع الاول فضلاً عن أن أرصدة ٢٠١٠ تضمنت عمولات عن عمليات غير متكررة.

خسائر الإضمحلال – زادت بمبلغ ٤٤ مليون جنيه مصرى من ضمنها مبلغ ١٤ مليون جنيه يخص مخصصات تم ردها كان قد سبق استقطاعها لحساب أحد الشركات. هذا وفى أعقاب احداث يناير ٢٠١١ تم تدعيم حساب المخصصات لزيادة حالات تعثر العملاء.

المصروفات – زادرت المصروفات الادارية بمبلغ ٤٢ مليون جنيه مصرى وتمثل قيمة التعديلات فى الرواتب ، وتعيين كوادر وظيفية، وصرف تعويضات متغيرة، فضلاً عن زيادة الاهلاك فى النظم الآلية وتجديد الفروع.

ورغم التباطؤ فى النمو الإقتصادى المحلى فى الفترة الحالية يستمر البنك الوطنى للتنمية فى سياسته الرامية لأستحداث منتجات وخدمات وأدوات استثمارية متنوعة لتلبية احتياجات العملاء المختلفة فى المجتمع .

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

نيفين إبراهيم محمود لطفى
رئيس مجلس الادارة

البنك الوطنى للتنمية
إدارة علاقات المستثمرين